

Distr.: General
6 January 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، ريتا إسحاق

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات منذ أن قدمت تقريرها السابق. وضمت الخبيرة المستقلة تقريرها مناقشة مواضيعية بشأن "كفالة إدراج قضايا الأقليات في خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". ومع تزايد الزخم باتجاه تحديد الأهداف الإنمائية العالمية الجديدة، أصبح التصدي لأوجه عدم المساواة من المجالات الأساسية للمناقشات والمشاورات. ولذلك، يولي اهتمام أكبر لقضايا النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والفئات الضعيفة. بيد أن الخبيرة المستقلة ترى أن تناول قضايا الأقليات في المناقشات الجديدة على الصعيدين الدولي والوطني لا يزال ضعيفاً نسبياً. وهي تحث على إيلاء اهتمام أكبر بشكل منتظم للأقليات المحرومة التي تشمل مئات الملايين من الأشخاص الأشد فقراً وهميشاً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في العالم.

وتشير الخبيرة المستقلة إلى ضرورة تضمين خطة التنمية العالمية الجديدة أهدافاً محددة تتعلق بمعالجة عدم المساواة وتشجيع الإدماج الاجتماعي، وتشمل متطلبات وغايات محددة تركز على تنفيذ أنشطة تعالج أوضاع فئات الأقليات المحرومة. ولتُنهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان أهمية أساسية ويجب أن تُولي اهتماماً أكبر لتعزيز وحماية حقوق الأقليات بما يتيح مساراً إنمائياً هاماً للأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10070 050214 100214



* 1 4 1 0 0 7 0 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١	أولاً - مقدمة
٣	٢٩-٣	ثانياً - أنشطة الخبيرة المستقلة
٣	١١-٣	ألف - الأنشطة والتقارير المواضيعية
٦	١٤-١٢	باء - الزيارات القطرية
٧	١٥	جيم - الاتصالات
٧	٢٦-١٦	دال - الأنشطة الإضافية
١٠	٢٩-٢٧	هاء - المستجدات المتعلقة بالمنتدى المعني بقضايا الأقليات
١١	٤٥-٣٠	ثالثاً - ضمان إدراج قضايا الأقليات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١١	٤٥-٣٠	مقدمة
١٦	٨٠-٤٦	رابعاً - الأقليات في سياق مجالات محددة من المشاورات المتعلقة بالتنمية
١٦	٥٨-٤٦	ألف - أوجه اللامساواة
٢١	٦١-٥٩	باء - التعليم
٢٢	٦٤-٦٢	جيم - الصحة
٢٣	٦٦-٦٥	دال - النمو والعمالة
٢٤	٦٧	هاء - الجوع والأمن الغذائي والتغذية
٢٥	٧٠-٦٨	واو - التزاع وهشاشة الأوضاع
٢٦	٧٢-٧١	زاي - الاستدامة البيئية
٢٧	٧٤-٧٣	حاء - الحوكمة
٢٧	٧٦-٧٥	طاء - الطاقة
٢٨	٧٨-٧٧	ياء - المياه
٢٩	٨٠-٧٩	كاف - الديناميات السكانية
٣٠	٩١-٨١	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - المقدمة

- ١- أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات في عام ٢٠٠٥ (القرار ٧/٦). وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، قرر المجلس تجديد الولاية لثلاث سنوات إضافية (٦/١٦) وأسندت إلى ريتا إسحق التي تولت مهامها في ١ آب/أغسطس ٢٠١١. ويتعين على الخبيرة المستقلة، في جملة أمور، تعزيز تنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، بما في ذلك من خلال التشاور مع الحكومات.
- ٢- وتقدم الخبيرة المستقلة، في الفصل الثاني من هذا التقرير، لمحة عن الأنشطة التي قامت بها منذ أن قدمت تقريرها السابق (A/HRC/22/49). وتُرَكِّز في الفرعين الثالث والرابع على ضمان إدراج قضايا الأقليات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فيما يتضمن الفرع الخامس سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً - أنشطة الخبيرة المستقلة

ألف - الأنشطة والتقارير المواضيعية

١- الأقليات الدينية

المشاركة في المؤتمرات والمشاورات

- ٣- التزمت الخبيرة المستقلة، في خطة عملها التي قُدمت عام ٢٠١٢ إلى المجلس، بإيلاء اهتمام خاص لحقوق الأقليات الدينية في عام ٢٠١٣ وما بعده، مع الإقرار بالنقص العام في الاهتمام الذي توليه الدول لحقوق هذه الأقليات خارج نطاق حرية الدين أو المعتقد. وأقرت الخبيرة المستقلة أيضاً بأن هذا الموضوع يحظى باهتمام عالمي كبير، ولذلك قررت أن تُخصص المنتدى السادس المعني بقضايا الأقليات لحقوق الأقليات الدينية.
- ٤- وأرسلت الخبيرة استبياناً إلى جميع الدول الأعضاء في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تدابير ضمان حقوق الأقليات الدينية وأمنها. وركّز الاستبيان على تحديد الممارسات الإيجابية لحماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية، بما في ذلك اتخاذ مبادرات في مجال حوار الأديان وتعزيز علاقات الوثام بين مختلف الطوائف الدينية. وشكرت الخبيرة الدول التي أجابت على الاستبيان ومنها: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، والجزل الأسود، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسويسرا،

وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغواتيمالا، وكوبا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموريشيوس، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت الخبيرة المستقلة اجتماع فريق خبراء في جنيف، تحت عنوان "ما وراء المعتقدات: حقوق الأقليات الدينية وأمنها". وحضر الاجتماع خبراء وطنيون ودوليون في مجال حقوق الأقليات الدينية من مناطق مختلفة، ومن بينهم هايتر بيليفيلدت، المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد (مشاركة عبر الفيديو). وكان هدف الخبيرة الاسترشاد بهذا الاجتماع في إعداد تقريرها إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقدم الخبراء المتكلمون عروضاً حول مسائل شملت ما يلي: المفاهيم والمعايير الرئيسية؛ وتحديد التحديات والانتهاكات، بما في ذلك عدم التمييز والاعتراف والأمن؛ والممارسات الإيجابية؛ وأمن الأقليات الدينية في حالات النزاع وما بعد النزاع؛ وتعزيز سبل التصدي للانتهاكات حقوق الأقليات الدينية.

٦- وقدمت الخبيرة المستقلة تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة (A/68/268) في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتمثل التركيز الموضوعي للتقرير في النهج القائمة على حقوق الأقليات تجاه حماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية. وأكدت الخبيرة المستقلة في التقرير أن أعمال حقوق الأقليات الدينية يتم بشكل سيء في الممارسة العملية وأن هذه الأقليات تواجه في جميع المناطق التمييز والإقصاء الاجتماعي والتهميش، وكذلك المضايقات والاضطهاد والعنف في كثير من الأحيان. وقالت إن حقوق الأقليات الدينية تتعدى حرية الدين والمعتقد. وتُهمل الحكومات المجموعة الأوسع من حقوق الأقليات الدينية في كثير من الأحيان. وتتطلب حقوق الأقليات إجراءات إيجابية تتخذها الدول استناداً إلى إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية. ولا بد من وضع تشريعات وسياسات وتدابير محددة لتحقيق مساواة جوهرية في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والعامة والدينية، وفي الحياة الاجتماعية.

٧- وسلمت الخبيرة المستقلة بالعمل الهام الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، ورحبت بتقريره عن الأقليات الدينية لعام ٢٠١٣ الذي قدمه إلى المجلس (A/HRC/22/51). وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت الخبيرة المستقلة (إلى جانب المقرر الخاص) في حلقة نقاشية خلال نشاط جانبي نظمتها حكومة كندا أثناء انعقاد الجمعية العامة بعنوان "بذل جهود دولية لتعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد: أين تستطيع الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً فعالاً؟".

٢- الأقليات اللغوية

٨- تناول التقرير السابق للخبيرة المستقلة (A/HRC/22/49) الذي قدمته إلى المجلس عام ٢٠١٣، حقوق الأقليات اللغوية والتحديات التي تواجهها. وألقت الضوء على التحذير

من أن نصف عدد لغات العالم الذي يقارب ٦٠٠٠ لغة يواجه خطر الاندثار، وحثت الحكومات على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مجتمعات الأقليات وتراثها اللغوي (الفقرة ٣٩). وواصلت جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة من جميع المناطق فيما يتصل بقضايا منها: التهديد الذي تواجهه لغات الأقليات والأقليات اللغوية؛ والاعتراف بلغات الأقليات وحقوقها اللغوية؛ ولغات الأقليات في الحياة العامة؛ ولغات الأقليات في التعليم ووسائل الإعلام، والإدارة العامة والمجالات القضائية؛ وتوفير المعلومات والخدمات بلغات الأقليات.

٩- وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، عقدت الخبيرة المستقلة مناقشة مائدة مستديرة بشأن الأقليات اللغوية مع دول أعضاء ومنظمات غير حكومية وممثلين لأوساط أكاديمية ومجتمعات أقليات لغوية، لتحديد المبادرات التي ثبت نجاحها في ضمان حقوق الأقليات اللغوية. وتبادل أكثر من ٦٠ مشاركاً خبراتهم وآراءهم، بما في ذلك ما يتعلق بالإمكانيات المستقبلية لعمل آليات الأمم المتحدة في مجال قضايا الأقليات اللغوية على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٣، بدأت الخبيرة المستقلة العمل على إعداد دليل عملي وتجميع للممارسات الفعالة بهدف مساعدة واضعي السياسات وغيرهم. وهي تنوي نشر ذلك على شبكة الإنترنت، قبل منتصف عام ٢٠١٤، بعد إجراء المزيد من المشاورات.

٣- نساء وفتيات الأقليات

١٠- شاركت الخبيرة المستقلة في مؤتمرات حول قضايا نساء وفتيات الأقليات. واستغلت مشاركتها للتوعية بآليات حماية النساء في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبكيفية استخدامها استخداماً فعالاً، وكذلك لتقديم توصيات الدورة الرابعة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، التي ركزت على حقوق نساء وفتيات الأقليات. وأدت الخبيرة المستقلة دور المقرر العام للمؤتمر الدولي الرابع لنساء طائفة الروما، الذي عُقد في هلسنكي يومي ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وناقش هذا المؤتمر سبل تحسين وضع فرادى النساء وأسرهن ومجتمعاتهن، وشملت أهدافه تطوير استراتيجيات إنمائية لحماية حقوق المرأة، وتعزيز الروابط بين نساء الروما والمجموعات الأخرى التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين.

١١- وحضرت الخبيرة المستقلة مناسبة عن التمييز المزدوج ضد نساء الأقليات، نظمها نادي مدريد^(١)، في يومي ١ و٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وركز الاجتماع على النساء المنتميات إلى مجموعات الأقليات، واستكشف سبل تجاوزهن للأدوار التقليدية من أجل تعزيز حقوقهن، وسبل تمكينهن ليصبحن عناصر تغيير. وألقت كلمة أمام مؤتمر نساء هنغاريا الذي نظمه اللوبي النسائي الهنغاري في بودابست. وأثار المؤتمر قضية المساواة بين الجنسين وجعلها

(١) منظمة مستقلة غير ربحية مؤلفة من أكثر من ٩٠ رئيساً ورئيس وزراء سابقين من أكثر من ٦٠ بلداً.

قضية أساسية في الخطاب العام قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي المقرر انعقادها في عام ٢٠١٤.

باء- الزيارات القطرية

١٢- زارت الخبيرة المستقلة الكاميرون في الفترة من ٢ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وهي تشكر الحكومة على ما أبدته من تعاون ممتاز. ومع وجود ٢٥٠ مجموعة إثنية في الكاميرون تفخر الحكومة عن جدارة بالتعددية والاستقرار اللذين يسمان البلد. ورغم استمرار التحديات، تبدو الحكومة مستعدة لإشراك الأقليات في إيجاد حلول فعالة. وتعد طائفتا بيغمي ومبورورو الرعوية من بين أفقر الطوائف في الكاميرون وتمثل القضايا المتصلة بالأرض وسبل العيش أهمية أساسية لها. وتشمل القضايا اللغوية تراجع بعض من اللغات الأم الكثيرة العدد في البلد. ورغم وجود سياسة وطنية باعتماد الثنائية اللغوية، فإن ممثلي الناطقين بالإنكليزية يدعون تعرضهم للتمييز في عدد من المجالات، بينها الحصول على فرص العمالة والتعيين في الوظائف السياسية. وتبدو حرية الدين حلية بصفة عامة؛ بيد أن زعماء كنائس الطائفة الخمسينية يشكون من إقفال كنائسهم وتعرضهم لمعاملة تمييزية. ويرد التقرير الخاص بتلك البعثة في الإضافة ١ من هذا التقرير (A/HRC/25/56/Add.1).

١٣- وتشكر الخبيرة المستقلة حكومة نيجيريا لأنها وافقت على قيامها بزيارة إلى البلد خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤. وهي تحث الدول الأخرى التي تقدمت إليها بطلبات من أجل زيارتها على أن ترد بالإيجاب. وتلفت الخبيرة المستقلة الانتباه إلى البيان الصحفي الذي قدمه، في يوم حقوق الإنسان، بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ودعوا فيه الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون معهم^(٢).

١٤- وسافرت الخبيرة المستقلة إلى ماليزيا بدعوة من إحدى منظمات حقوق الإنسان، تُدعى بوسات كوماس، وهي تشكر جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي اجتمعت بها وأجرت معها مناقشات. واجتمعت أيضاً بمسؤولين رفيعي المستوى بينهم وزراء في مكتب رئيس الوزراء معنيون بالوحدة الوطنية والاندماج وحقوق الإنسان. وقدمت خلال الاجتماعات، نبذة تعريفية عن المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بحماية حقوق الأقليات، وناقشت مسألة أهمية أن تصدق ماليزيا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وضرورة إعداد بيانات مصنفة، لا سيما فيما يتعلق بتقييم الحاجة إلى سياسات العمل الإيجابي القائمة. وأطلعت المسؤولين الحكوميين على رغبتها في زيارة ماليزيا في بعثة رسمية مشيرة إلى أنها تقدمت بطلب الزيارة منذ زمن بعيد.

(٢) متاح على الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14083&LangID=E

جيم - الاتصالات

١٥- ما زالت الخبرة المستقلة تتلقى معلومات من مختلف المصادر حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية. وبناءً على هذه المعلومات، وجهت الخبرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مكاتبات في شكل رسائل ادعاء ورسائل إجراءات عاجلة تتعلق بقضايا الأقليات إلى الدول الأعضاء، أرفقت غالبيتها مع تكاليفات أخرى ذات صلة. وأتيحت هذه الرسائل للجميع، مع الردود الواردة من الحكومات المعنية، في التقارير المتعلقة بالبلاغات المقدمة إلى المجلس من الإجراءات الخاصة^(٣).

دال - الأنشطة الإضافية

١- تعزيز أشكال التعاون

١٦- في إطار متابعة توصية قدمت خلال المنتدى الخامس المعني بقضايا الأقليات، حضرت الخبرة المستقلة الدورة الثالثة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بنجول، في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وعقدت مشاورات مع الفريق العامل المعني بالشعوب والمجتمعات الأصلية في أفريقيا، ولاحظت مع التقدير استعداده للمشاركة في حوارات أخرى تتعلق بقضايا الأقليات. وألقت كلمة أمام منتدى المنظمات غير الحكومية وقدمت نصائح إلى ممثلي المجتمع المدني بشأن فرص التعاون معها أثناء اضطلاعها بولايتها، ومع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنتدى المعني بقضايا الأقليات، وشجعت ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حضور دورات المنتدى المقبلة.

١٧- وشجعت الخبرة المستقلة اللجنة على البحث عن خيارات تمكن من إيلاء اهتمام خاص لقضايا الأقليات وضمان معالجة شواغل الأقليات بصورة منهجية. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدرت بياناً صحفياً حذرت فيه من أن المئات من فئات الأقليات في أفريقيا بحاجة إلى المزيد من الحماية والرعاية^(٤). وتنوي الخبرة مواصلة عملها مع اللجنة ومع الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، وإعداد تقرير حول قضايا الأقليات في المنطقة الأفريقية.

١٨- وعقدت الخبرة المستقلة مشاورات مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دينغ، لتحديد السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون فيما بين ولايتيهما في مجال منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية. ودعت السيد دينغ إلى حضور المنتدى المعني بقضايا

(٣) للاطلاع على آخر تقرير، انظر A/HRC/25/74.

(٤) متاح على الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13220&LangID=E

الأقليات، حين ألقى كلمة رئيسية سلم فيها بأن السكان يُستهدفون، في الكثير من الأحيان، بسبب هويتهم أو معتقداتهم الديني، وأعرب عن قلقه إزاء التوترات الدينية والطائفية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، ومصر، وميانمار.

١٩- وواصلت الخبيرة المستقلة تعاونها مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات المنشأة حديثاً، والتي تنسقها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). وواصلت كذلك الإسهام في المشاورات العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقدمت ورقتين عن المشاورات الخاصة بأوجه عدم المساواة بالإدارة الرشيدة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شاركت الخبيرة المستقلة بصفة محاورة في اجتماع عُقد في جنيف بمناسبة يوم حقوق الإنسان والذكرى العشرين لتأسيس المفوضية.

٢- المناسبات والمؤتمرات وأنشطة التوعية

٢٠- في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، شاركت الخبيرة المستقلة في مؤتمر "الجناح اليميني المتطرف وجريمة الكراهية: الأقليات التي تتعرض للضغط في أوروبا وما وراءها" الذي عُقد في أوسلو. وتحدثت عن أهمية اتخاذ إجراءات مبكرة لمواجهة الرسائل التي تنم عن الكراهية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت في منتدى بودابست السادس لحقوق الإنسان بصفة محاورة معنية بمسائل حرية الدين والمعتقد. وساهمت في عدّة اجتماعات من خلال رسائل عبر الفيديو، بينها ما يلي: في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، شاركت في اجتماع نظمه وفد الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة في جنيف يتناول كفالة حرية الدين أو المعتقد للجميع؛ وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، شاركت في المؤتمر الوزاري الإقليمي للتعليم الذي اشتركت في تنظيمه وزارة التربية الوطنية في تركيا والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لأوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، وتناول موضوع توفير تعليم جيد لجميع الأطفال.

٢١- وواصلت الخبيرة المستقلة جهودها الرامية إلى التوعية بالتمييز على أساس العمل والنسب. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، كانت المساهمة الرئيسية في بيان مشترك دعا إلى تعزيز حماية أكثر من ٢٦٠ مليون ضحية من ضحايا التمييز القائم على الانتماء لطبقات اجتماعية معينة^(٥). وفي يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شاركت في المشاورة الإقليمية الثانية لجنوب آسيا بشأن التمييز على أساس الانتماء لطبقات اجتماعية معينة التي انعقدت في كاتماندو. وكان الهدف من هذه المشاورة هو استكشاف القضايا المعاصرة في مجال التمييز القائم على الانتماء إلى طبقات معينة في المنطقة، فضلاً عن مناقشة إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة هذا التمييز من خلال البرامج القطرية.

(٥) متاح على الرابط التالي:

.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13352&LangID=E

٢٢- وكنفت الخبرة المستقلة جهودها الرامية إلى التواصل مع الشباب المنتمين إلى الأقليات. وألقت محاضرات وقدمت عروضاً أمام مجموعات شبابية وطلائية (في أماكن من بينها جامعة أوروبا الوسطى في بودابست وكلية فورد هام للقانون في نيويورك) كما شاركت في مناسبات شبابية، بينها مهرجان شبابي في هنغاريا، لمناقشة موضوع الأقليات وخطاب الكراهية. وشاركت أيضاً في برنامج المفوضية وشجعت، بوصفها عضواً سابقاً في برنامج الزمالة، الأعضاء الآخرين على الاضطلاع بأدوار قيادية.

٢٣- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقبل دورة المنتدى المعني بقضايا الأقليات، نظمت الخبرة المستقلة استضافة مناسبة عامة بعنوان "كيفية مكافحة الكراهية والتعصب". وشملت المناسبة عرض أفلام قصيرة من مشروع "ليس في بلدتنا"، الذي ركز على كيفية تعبئة المجتمعات المحلية المختلفة لمكافحة الكراهية والتعصب. وقدمت المناسبة والمناقشة اللتان شهدتا حضوراً جيداً أمثلة إيجابية عن كيفية اتخاذ الأفراد والمجتمعات لإجراءات عملية، كما أثارتا حواراً مفيداً عبر خلاله المشاركون عن آرائهم الشخصية. وتنوي الخبرة المستقلة تنظيم نشاط مشابه كل عام.

٢٤- واستخدمت الخبرة المستقلة وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وتويتر، للتوعية بقضايا الأقليات، وبالعامل الذي تقوم به في إطار ولايتها، وبعمل الهيئات والآليات الدولية ذات الصلة. وشكلت مواقع وسائط التواصل الاجتماعي هذه منبراً لمناقشة قضايا الأقليات. وعلى وجه الخصوص، حظيت المناقشة المتعلقة بتقليد ثقافي هولندي يُدعى "Sinterklaas and Zwarte Piet" (سينتر كلاس وخادمه ببيت الأسود)، بمتابعة حوالي ١٣ ٠٠٠ شخص لصفحتها على فيسبوك خلال بضعة أيام فقط ونتج عنها حوالي ٥٠٠ تعليق ورسالة أُرسلت إلى الخبرة المستقلة مباشرة بشأن هذه المسألة.

٣- البيانات

٢٥- أصدرت الخبرة المستقلة بيانات عامة إضافية، صدر العديد منها بالاشتراك مع أصحاب ولايات آخرين، وذلك لإلقاء الضوء على الشواغل المتعلقة بالأقليات^(٦). وشملت هذه البيانات ما يلي: بياناً في ٢٩ آذار/مارس دعا جميع الأطراف في بنغلاديش إلى وقف العنف بما في ذلك العنف ضد الأقلية الهندوسية، عقب احتجاجات واسعة النطاق في البلد في شباط/فبراير ٢٠١٣؛ وبياناً في ٨ نيسان/أبريل بمناسبة اليوم الدولي للروما، دعا إلى تنفيذ التزامات سياسية وتشريعية في الممارسة العملية بهدف إحداث التغييرات اللازمة في حياة طائفة الروما؛ وبياناً مشتركاً بمبادرة منها، بتاريخ ٤ أيار/مايو، يدعو إلى تعزيز حماية الأشخاص المصابين بالمهق ويؤكد أن وصمهم وتهميشهم طوال حياتهم ينطويان على مغالاة

(٦) يمكن إيجاد الروابط الخاصة بالبيانات الصحفية للخبرة المستقلة على صفحتها الشبكية، على الرابط التالي:

www.ohchr.org/en/issues/minorities/iexpert/pages/ieminorityissuesindex.aspx

شديدة ويعرب عن القلق إزاء الهجمات التي يتعرضون لها؛ وبيان في ١٣ أيار/مايو يدعو السلطات الإيرانية إلى الإفراج الفوري عن سبعة من زعماء الطائفة البهائية، بمناسبة اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لتوقيفهم، وهو احتجاز اعتبره الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي احتجازاً تعسفياً في عام ٢٠٠٨.

٢٦- وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الخبيرة المستقلة بياناً بعنوان "الروما في أوروبا: مذبون إلى أن تثبت براءتهم؟" يتعلّق بانتزاع أطفال الروما من أسرهم واتهامات خطف الأطفال التي تطلقها السلطات ووسائل الإعلام ضدهم. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر بيان يتعلّق بالاحتفالات الهولندية بوصول سينتر كلاس (القديس نقولا) وخادمه الأسود بيت، وهي احتفالات تكرر صوراً نمطية سلبية عن الأفارقة والأشخاص ذوي الأصول الأفريقية. وشجّعت الحكومة في البيان على دعم وتيسير نقاش مفتوح في المجتمع الهولندي من خلال تأسيس منبر مخصص لهذا النقاش، بغية تحديد الخطوات التي من شأنها أن تعالج آراء وشواغل الجميع. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الخبيرة المستقلة بياناً يتعلّق بقرار اتخذته حكومة ماليزيا بمنع استخدام كلمة "الله" في منشور كاثوليكي، محذرة من أن هذا الحظر ينتهك حقوق الأقليات الدينية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، حث بيان عن جمهورية أفريقيا الوسطى جميع الأطراف على عدم الوقوع في نزاع طائفي شامل وعلى وقف العنف والهجمات ضد المدنيين بشكل فوري وغير مشروط.

هاء- المستجدات المتعلقة بالمنتدى المعني بقضايا الأقليات

٢٧- عملاً بالقرار ٢٣/١٩ المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٢، توفر الخبيرة المستقلة الإرشاد لدورات المنتدى المعني بقضايا الأقليات وتحضّر لاجتماعاته السنوية وتنقل توصياته إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عُقدت الدورة السنوية السادسة للمحفل في جنيف وكان تركيزها المواضيع على ضمان حقوق الأقليات الدينية.

٢٨- وشارك في دورة المنتدى أكثر من ٥٠٠ مندوب يمثلون دولاً أعضاء من جميع المناطق، وآليات في الأمم المتحدة، وهيئات معاهدات ووكالات متخصصة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات إقليمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية. وضم الاجتماع أيضاً أكاديميين وخبراء معنيين بقضايا الأقليات. وتناولت التدخّلات التحدّيات العديدة التي تواجه الأقليات الدينية، وقدمت معلومات عن التشريعات والسياسات والممارسات الخاصة بحماية حقوقها وقدمت مقترحات لحل المشكلات التي تواجهها. وستقدّم توصيات المنتدى المتعلقة بضمن حقوق الأقليات الدينية إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين.

٢٩- وشاركت الخبيرة المستقلة بصفة محاورة في عدد من الأنشطة الجانبية التي نُظّمت خلال المنتدى، ومن بينها نشاط استضافه أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة

الجماعية تحت عنوان "منع التحريض على الجرائم الفظيعة". وشملت الأنشطة الجانبية الأخرى نشاطاً ركز على الأقليات الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى "العدل بين الجنسين والدين: المرأة عنصر تغيير إيجابي" وتناول التحديات التي تواجه نساء الأقليات الدينية ودورهن في تعزيز التسامح والحوار بين الطوائف.

ثالثاً - ضمان إدراج قضايا الأقليات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مقدمة

٣٠- تشكل المناقشة المواضيعية التالية جزءاً من برنامج عمل متواصل للخبرة المستقلة، يهدف إلى ضمان إيلاء اهتمام ملائم لقضايا الأقليات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تواصل الخبرة عقد مشاورات على نطاق واسع بشأن هذه المسألة مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة على الصعيدين العالمي والوطني لتحقيق هذا الهدف.

٣١- وثمة حجج دامغة تدافع عن إيلاء اهتمام أكبر للأقليات المحرومة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي الأهداف الإنمائية في المستقبل. وأهم هذه الحجج أن الأقليات في العالم لا تزال من بين أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها تعرّضاً للإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. فعشرات ملايين الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية في جميع أنحاء العالم عالقون في دوامة التمييز والإقصاء والفقر والتخلف وهي دوامة لا يستطيعون الإفلات منها إلا إذا حظيت أوضاعهم باهتمام محدد الأهداف. ولا يمكن تجاهل الترابط بين عدم المساواة والتمييز والفقر وتأثيره على فئات الأقليات المحرومة أو التقليل من شأنه.

٣٢- وكما أكدت الخبرة المستقلة السابقة، يشكل الفقر في مجتمعات الأقليات سبباً لتقلص الحقوق والفرص وإمكانات الارتقاء الاجتماعي المتوفرة لأفراد تلك الأقليات وانعكاساً لذلك التقلص. ويتعدى الفقر في هذا السياق مجرد النقص في الدخل أو الكفاح اليومي لتأمين الكفاف، ويرجع سببه في الكثير من الأحيان إلى عدم المساواة الهيكلية والتمييز والإقصاء الاجتماعي لفترات طويلة مما يحول دون اعتماد حلول "تناسب الجميع". ومجتمعات الأقليات الفقيرة أقل قدرة على المشاركة بفعالية في اتخاذ القرار السياسي. وهي تعاني من عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمالة والأراضي. والأقليات أكثر تعرضاً لحالات انعدام المواطنة وانعدام الجنسية مما يؤدّي، في الكثير من الأحيان، إلى استبعادها تماماً من مبادرات التنمية وحقوق الإنسان.

٣٣- والحقيقة هي أنه مع اقتراب عام ٢٠١٥، يواجه الكثير من الأشخاص المنتمين إلى أقليات خطر التراجع من حيث التنمية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تتأثر الفئات

الأفقر في المجتمع، بمن فيها الأقليات، بالأزمة المالية العالمية أكثر من غيرها لأنها قد تفتقر إلى العمالة المضمونة وتعاني من تقلص برامج الرعاية الاجتماعية. وأثرت النزاعات التي نشبت مؤخراً أو التي ما زالت مستمرة تأثيراً مدمراً على الأقليات في العديد من البلدان. فالأقليات الدينية معرضة للتهديد في البلدان التي نشبت فيها النزاعات أو الاضطرابات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك دول "الربيع العربي" مما يؤدي إلى هروب الكثيرين من ديارهم واللجوء إلى دول مجاورة.

٣٤- وبرزت من المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ رسالة أساسية هي: "لا تتركوا أحداً وراء الركب". إنها رسالة تستحق الترحيب، فهي تبين الوعي العالمي المتنامي بأن اللامساواة تعوق كثيراً التقدم الإنمائي لضحاياها. وترى الخبرة المستقلة وجود خطر حقيقي بأن لا يتمكن الملايين من أفراد الأقليات المحرومة على الصعيد العالمي من "مسايرة الركب" ما لم يكن هناك التزام واضح على الصعيدين العالمي والوطني باستيفاء الاحتياجات التنموية للأقليات المحرومة وضمن حقوق الإنسان الخاصة بها. وتتيح الأهداف الإنمائية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة هامة لإعادة تركيز الاهتمام في الخطط الإنمائية على عدم المساواة وجعل قضايا الأقليات محور هذه الجهود.

٣٥- ولم تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالأقليات المحرومة في كثير من الحالات الوطنية. ولا تزال هناك حاجة لإجراء تحليل تام للتجارب بهدف استخلاص العبر من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. وفي بعض البلدان، برزت أمثلة إيجابية لممارسات جرى تنفيذها واستراتيجيات محددة الأهداف أدت إلى نتائج إيجابية بالنسبة للأقليات. لكن دراسة استقصائية أعدتها الخبرة المستقلة السابقة المعنية بقضايا الأقليات، غاي مكدوغال، بينت أن حفنة من البلدان فقط أولت عناية خاصة للأقليات في تقاريرها بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى في التقارير التي يشار فيها إلى الأقليات، لا تجري مناقشة الكيفية، وبدرجة أهم، الأسباب المؤدية إلى معاناة الأقليات من الفقر وغيره من أوجه انعدام المساواة الخطيرة الأخرى معاناة شديدة لا تتناسب وعددها، ولا تشير هذه التقارير إلى نساء الأقليات بشكل خاص (انظر A/HRC/4/9، الفقرة ٦٨).

٣٦- وسلط خبراء حقوق الأقليات وخبراء التنمية الضوء على العيوب التي تشوب إطار الأهداف الإنمائية للألفية^(٧). كما أن الاعتماد على النتائج الإجمالية واستمرار النقص في جمع البيانات المصنفة أدت إلى إجراء قلة قليلة من القياسات لتقدم فئات الأقليات نحو تحقيق الأهداف. وتميل الحكومات إلى تركيز اهتمامها على الفئات السكانية التي يسهل الوصول إليها أكثر من غيرها وعلى القضايا التي تكون معالجتها أسهل وأقل تكلفة. وكثيراً ما يكون

(٧) انظر، على سبيل المثال، Corinne Lennox، "Addressing health inequalities in the post-2015 development framework" in *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2013* (London, 2013, Minority Rights Group International), pp. 10 ff.

الوصول إلى الأقليات أصعب جغرافياً واجتماعياً، كما أن القضايا المتعلقة بها تشمل التمييز والإقصاء الاجتماعي لفترات طويلة، وهو أمر تصعب معالجته. وبالتالي، تفشل الاستراتيجيات، في أحيان كثيرة، في التركيز على الأقليات وعلى التحديات الخاصة بها حتى عندما توجد الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة قضايا تلك الأقليات.

٣٧- وتبين الأبحاث أن الأقليات والشعوب الأصلية تقدمت بمعدلات أبطأ من غيرها من المجتمعات ورأت الثغرات تتسع بينها وبين المجتمعات الأخرى التي استفادت من التدخلات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت إحاطة موجزة أعدتها اليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية للمساواة المتعلقة بتشجيع المساواة، بما في ذلك العدالة الاجتماعية، ما يلي: "قد تؤدي الأهداف الإنمائية للألفية، في تركيزها الكبير على المعدلات الوطنية، دون معالجة واضحة لأوجه عدم المساواة، إلى نتائج عكسية تنطوي على الميل إلى ترك الفئات المهمشة أصلاً في نهاية الركب مما يفاقم الأوجه القائمة لعدم المساواة"^(٨).

٣٨- وشددت المفوضية وآليات المجلس وولاياته بإلحاح على ضرورة أن تكون حقوق الإنسان في صميم عمليات التنمية وعلى أن تعزز نهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان الاستراتيجية الإنمائية، بالاستناد إلى الإطار المعياري لقانون حقوق الإنسان. ويزداد تبني هذه الرسالة من جانب جهات معنية أخرى بينها الدول الأعضاء التي تقر بالصلة بين حقوق الإنسان والتنمية. ولا يجب أن ننسى أن حقوق الإنسان تشمل حقوق الأقليات على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية.

٣٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دعت منظمة العفو الدولية إلى اعتماد نهج قائمة على حقوق الإنسان وإلى إيلاء الاهتمام للأقليات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكرت أن قادة العالم قد يعمقون عدم المساواة والتمييز والظلم إذا ظلت حقوق الإنسان مهمشة. ويقول الأمين العام للمنظمة، سليل شيبتي: "إن الفئات الأشد فقراً وأكثر حرماناً وهميشاً تُترك لحالها" وإن: "الهوة تتسع بين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء وبين فئات الأقليات وغيرها". ويجب أن تتناول الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، بشكل مباشر، العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة، كما يجب أن تعالج وتزيل العوائق النظامية العديدة التي تهمس من هم أكثر ضعفاً^(٩).

(٨) متاحة على الرابط التالي:

http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2406TST%20Issues%20Brief%20on%20Promoting%20Equality_FINAL.pdf

(٩) "UN Millennium Development Goals: Human rights must not be marginalized in post-2015 agenda", 23 September 2013.

٤٠- وتجري منذ عام ٢٠١٢، عملية تشاور دولية لوضع خطة تنمية عالمية جديدة من أجل تطبيقها عندما تنتهي مهلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. فثمة عمليات هامة جارية، من بينها إنشاء فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمرتبطة بعملية ريو ٢٠+. وقد اجتمعت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لاستعراض التقدم وبدء مناقشة التوصيات والشروع في العمل على إعداد إطار جديد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبرزت من هذه العملية دعوة قوية للاهتمام بالفئات الأكثر تهميشاً وحرماناً.

٤١- وتلقي الوثيقة الختامية لريو ٢٠+^(١٠) الضوء على حقيقة مفادها أن سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر ينبغي أن تعزز رعاية الشعوب الأصلية ومجتمعاتها وسائر المجتمعات المحلية والتقليدية والأقليات العرقية، مع الاعتراف بمجرباتها وثقافتها ومصالحها ودعمها، وأن تتجنب تعريض تراثها الثقافي وممارستها ومعارفها التقليدية للخطر" (الفقرة ٥٨). وتؤكد الوثيقة أيضاً ضرورة ضمان المساواة في فرص التعليم للأقليات الإثنية وهيئة بيئة مواتية للنساء والفتيات من الأقليات الإثنية (الفقرتان ٢٢٩ و ٢٣٨). ويذكر فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى في تقريره، ما يلي: "ينبغي أن نضمن عدم حرمان أي شخص - بغض النظر عن أصله الإثني أو نوع جنسه أو مكان وجوده أو إعاقته أو عرقه أو أي مركز آخر له - من حقوق الإنسان المكفولة للجميع ومن الفرص الاقتصادية الأساسية. وينبغي أن نضع أهدافاً تركز على الوصول إلى الفئات المحرومة"^(١١).

٤٢- وأنشأ الأمين العام فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو فريق يضم خبراء من أكثر من ٥٠ هيئة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل دعم العملية التشاورية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقول الفريق في تقريره المعنون "التصدي لأوجه عدم المساواة: محور جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ والمستقبل الذي نريده للجميع"، ما يلي: "ربما شهد عصر الأهداف الإنمائية للألفية حالات سهو تمثلت في نقل الموارد بعيداً عن أفقر الفئات السكانية أو عن الأشخاص الذين يعانون أصلاً من الحرمان بسبب آثار التمييز القائم على نوع الجنس أو الأصل الإثني

(١٠) متاحة على الرابط التالي:

.www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019.pdf

(١١) United Nations, *A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development – The Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda* (New York, 2013), executive summary

أو الإعاقة أو مكان الإقامة... ولا بد من التصدي لهذا التمييز ولأوجه عدم المساواة هذه إذا ما أردنا تقاسم الفرص العالمية للتقدم مع أحوال الناس إلى فوائدها"^(١٢).

٤٣- وعززت منظومة الأمم المتحدة اهتمامها بقضايا الأقليات. ففي عام ٢٠١٢، أنشأ الأمين العام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات في مقرر لجنة السياسات رقم ٤/٢٠١٢ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وتهدف الشبكة إلى تعزيز الحوار والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وجاء في المذكرة الإرشادية للأمين العام المتعلقة بالتمييز العنصري وحماية الأقليات والمستندة إلى عمل الشبكة، أن: "جهود تحسين التنمية البشرية المستدامة وتعزيز الإدماج والاستقرار تستكمل وتعزز عن طريق إيلاء اهتمام أكبر لوضع الأقليات... وأن مشاركة الأشخاص المنتمين إلى أقليات أساسية في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لضمان أن تعزز الخطة الجديدة إزالة أوجه عدم التمييز وغير ذلك من شواغل الأقليات المتعلقة بحقوق الإنسان"^(١٣).

٤٤- وساعدت الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ٨٨ بلداً على عقد مشاورات وطنية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعقد منتديات لتبادل الأفكار بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة لمبادرة "العالم الذي نصبو إليه"، في عملية مفتوحة مصممة خصيصاً للسياسات القطرية^(١٤). وبُذلت في المشاورات الوطنية جهود مدروسة لإشراك مجموعات لا تشترك عادة في المشاورات السياسية. ويأتي هذا الحوار العالمي استجابة لدعوة متنامية إلى مشاركة نشطة في العملية وللدعوات إلى مراعاة آراء وقضايا الفئات المحرومة بما في ذلك الأقليات، في كل مرحلة من المراحل. وكانت المعلومات التي قُدمت إلى المشاورة العالمية بشأن معالجة أوجه عدم المساواة صريحة إضافة إلى أنها ركزت على مدى الإقصاء الهيكلية الذي تواجهه الأقليات الإثنية واللغوية على الصعيد العالمي، على نحو يحد من اندماجها في المجتمع.

٤٥- ونظمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من إحدى عشرة مشاورة مواضيعية حول المواضيع التالية: حالات النزاع والهشاشة؛ والتعليم؛ والاستدامة البيئية؛ والإدارة؛ والنمو والعمالة؛ والصحة؛ والجوع والغذاء والتغذية؛ وأوجه عدم المساواة؛ والديناميات السكانية؛ والطاقة؛ والمياه. وصدر في آذار/مارس ٢٠١٣ تقرير واستنتاجات أولية. وتقدم الأجزاء التالية مناقشة موجزة لقضايا الأقليات في سياق كل مجال من هذه المجالات المواضيعية.

(١٢) متاح على الرابط التالي:

www.un.org/millenniumgoals/pdf/Think%20Pieces/10_inequalities.pdf

(١٣) متاح على الرابط التالي:

www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/GuidanceNoteRacialDiscriminationMinorities.pdf

(١٤) انظر: www.worldwewant2015.org/sitemap

رابعاً - الأقليات في سياق مجالات محددة من المشاورات المتعلقة بالتنمية

ألف - أوجه اللامساواة

٤٦ - يعتبر التصدي للامساواة من أبرز مجالات التشاور باعتباره هدفاً شاملاً ورئيسياً يجب أن يكون محوراً لخطط التنمية على المستويين الدولي والوطني. ويعني التقدم تجاه بلوغ هذا الهدف لصالح فئات الأقليات المحرومة وغيرها تهيئة ظروف المساواة الفعلية لتلك الأقليات، لكن تقف دون ذلك تحديات تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية وإعمال حقوق الإنسان لتلك الأقليات. ولكي تعالج الدول اللامساواة يجب عليها أن تعمل بطريقة واضحة ومباشرة على معالجة مسائل الإقصاء الاجتماعي والتهميش الاقتصادي والفقر والتمييز التي تواجهها مجتمعات الأقليات.

٤٧ - ولا غنى عن وجود التزام عالمي من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية بمعالجة اللامساواة والتصدي لإصلاح وضع الأقليات والشعوب الأصلية المحرومة من أجل تشجيع الدول على اتخاذ إجراءات وضمان اتخاذها. وإذا غابت هذه الرسالة العالمية أو ضعفت ضعف معها الحافز على التغيير لدى الدول التي أهملت على الدوام، حقوق فئات الأقليات المهمشة وتنميتها، أو حرمتها منها أو انتهكتها. وعلى العكس من ذلك، فإن التشديد على وجوب معالجة اللامساواة على نحو واضح في مستلزمات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيسنتهض همم الدول لاتخاذ الإجراءات وتمكين المجتمع المدني وفئات الأقليات، ويكفل إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع لعدد من فئات الأقليات الأكثر فقراً وتهيئتها.

٤٨ - وإذا كان التركيز على "اللامساواة" مستحسنًا وأساسياً، فمن الأهمية بمكان أن يتجسد ذلك في أن تبدي كل دولة من الدول، في ممارستها المتعلقة بقضايا الأقليات، اهتماماً يفوق ما تبديه الآن بكثير. ومن الضروري ألا يقتصر الأمر على معالجة التحديات التي يواجهها "الفقراء" بل أن يشمل تحديد من هم أشد فقراً وأماكن وجودهم وأسباب فقرهم بغرض الوقوف على المواطن التي تستحکم فيها اللامساواة أكثر من غيرها. وهناك حاجة للتعمق في فهم أوجه اللامساواة الكامنة وراء الفقر والإقصاء الاجتماعي والتهميش الاقتصادي لكي يتسنى التغلب على العوائق التي تعترض تنمية الأقليات المحرومة على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٩ - ويجب أن تؤخذ في الحسبان خلال المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأدلة التي تشير إلى أن فئات الأقليات تشكل نسبة متسارعة النمو وسط الفقراء في العالم. وهناك حالات كثيرة على المستوى العالمي يتخذ فيها الفقر أبعاداً إثنية ودينية ولغوية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ومن شأن إجراء تقييم نزيه لأسباب تعرض

فئات الأقليات لتحديات أصعب يكشف أن التمييز والإقصاء يشكلان منطلقاً لمجموعة كبيرة من التحديات للأقليات. وعلى المستوى الوطني، يتطلب النجاح على المدى الطويل في الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية لصالح الأقليات، استثمار الجهود في التصدي للأسباب الجذرية للمساواة وكذلك لمظاهرها.

٥٠ - وبالكاد تعترف الوثائق الأساسية المنبثقة عن المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بأن الأقليات تواجه تحديات حمة ومتعددة الجوانب تجعلها قابلة للتأثر في عديد من المجالات قيد النظر. إذ إن التركيز على الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية مثلاً، يغفل الاعتراف بأن الأقليات تنتمي في كثير من الأحيان إلى الأرياف والمجتمعات النائية التي تندر فيها فرص الحصول على الخدمات والاحتياجات الأساسية. ويندر أن تربط دراسة التفاوتات في مستويات ثراء الأسر المعيشية بين انخفاض الدخل والانتماء إلى فئة الأقليات. وغالباً ما تكون نساء الأقليات المحرومة أكثر تضرراً جراء قلة فرص الحصول على التعليم والعمل اللائق، وهن من يتعرضن للتمييز المتعدد الجوانب نظراً لكونهن نساء وفقيرات ومن الأقليات. وحين تقارن المعلومات الخاصة بالفقر والحصول على الخدمات الأساسية والتميز بين الجنسين والسكن غير اللائق وفئات السكان، تبرز الأقليات بوصفها الأشد حاجة. ولا يمكن تجاهل الصلة بين الأقليات والفقر وعدم المساواة.

٥١ - وقد عانت فئات الأقليات من تزايد مستويات العنصرية وكرهية الأجانب منذ بدء الأزمة المالية. وأشارت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ إلى أن: "الأزمة الاقتصادية المستمرة أفرزت حلقة مفرغة علق فيها كثير من الفئات التي تشغل بال اللجنة (الفئات الضعيفة). فتضاؤل الفرص الاقتصادية وتخفيض نفقات الرعاية أدخلها في حالة الفقر، وهو ما يغذي المشاعر السلبية على جانبي الشرخ الاجتماعي"^(١٥).

٥٢ - وتدعو مجموعة واسعة من الخبراء إلى معالجة اللامساواة بشكل أكثر وضوحاً. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، دعت مجموعة تضم ١٨ شخصاً من المكلفين بولايات في مجال حقوق الإنسان من قبل الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز بصورة عاجلة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المساواة والحماية الاجتماعية والمساءلة^(١٦). وأشار البيان إلى أن:

(١٥) التقرير السنوي عن أنشطة اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، 42 (2013) CRI، الفقرة ٢. متاح على الرابط التالي: www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/Library/PressReleases/146-2013_10_25_AnnualReport2012_en.asp

(١٦) بيان صحفي بعنوان "Equality or bust for post-2015 global development goals – UN rights experts"، جنيف، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13342&LangID=E

تفاقم اللامساواة أدى إلى تفويض إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية تقويضاً شديداً... ويجب أن تراعى الأهداف المستقبلية من ستكون الفائدة لصالحه ومن ستكون على حسابه، وألا يقتصر الأمر على وضع أهداف تجميعية قليلة تتيح لنا قطف "الثمار الدانية" وتجاهل الفئات الأشد ضعفاً بينما تبقى الممارسات الجائرة العامة على حالها... ويعني اعتبار المساواة أولوية شاملة أن يتصدى أي هدف جديد مباشرة للممارسات الجائرة العامة التي تؤدي إلى نشوء فوارق بدءاً بالتمييز المؤسسي ضد فئات الأقليات ووصولاً إلى الاستثمار غير المتكافئ في الخدمات الاجتماعية بمختلف أنحاء البلاد.

أهمية البيانات المصنفة

٥٣ - يتمثل العائق الرئيسي في تقييم الفوارق والتصدي لها في عدم توفر بيانات مصنفة حسب الانتماء الإثني والديني واللغوي. إذ تكنسي البيانات أهمية قصوى في الحد من الفقر على نحو فعال، ومع ذلك، لا تحظى عملية جمع البيانات المصنفة حسب الانتماء الإثني - الثقافي بقدر متساو من الدعم في نماذج الإعانة المتعلقة بالفقر. وفي عام ٢٠٠٥، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً بعنوان: *MDG Monitoring and Reporting: A Review of Good Practices* (رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم التقارير بشأنها: استعراض الممارسات الجيدة) أوصى فيه "بوجوب استخدام البيانات المصنفة كلما أمكن ذلك، لإلقاء الضوء على الفوارق القائمة على أساس الجنس، أو العرق، أو الموقع الجغرافي، أو السن أو غير ذلك من أبعاد اللامساواة"^(١٧). وفي البلدان القليلة التي تملك بيانات مصنفة، تعكس هذه البيانات بوضوح، الفوارق بين الفئات التي تشكل الأغلبية وفئات الأقليات. كما أنها تعتبر بمثابة بيانات مرجعية أساسية يمكن الاستناد إليها في التدخلات المحددة الهدف ورصد التقدم المحرز. وقد اعترف كل بلد من البلدان المذكورة أدناه بشكل أو بآخر، بما كشفتته هذه البيانات من تحديات تواجه الأقليات وخصّهم ببرامج.

٥٤ - وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تكشف البيانات المصنفة عن أنماط من الفقر الإثني. إذ يعيش حوالي خمسي السكان من الأقليات الإثنية في حالة فقر ناجم عن انخفاض الدخل، وهو ما يمثل ضعف نسبة الفقر بين البيض. وتوجد أعلى معدلات الفقر الناجم عن انخفاض الدخل (بالنسب المتوية) وسط سكان بنغلاديش (٦٥)، وباكستان (٥٥) وأفريقيا السوداء (٤٥). وتقل هذه المعدلات وسط الهنود والسود من سكان منطقة البحر الكاريبي إذ تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة لكنها تظل أعلى من المعدل المسجل وسط

(١٧) الفريق المعني بالحد من الفقر، مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، ص ١٨.

السكان البيض، البالغ ٢٠ في المائة^(١٨). وفي البرازيل، تكشف بيانات التعداد السكاني أن البرازيليين من الأصل الأبيض والأصل الآسيوي يتقاضون في المتوسط، ضعف ما يتقاضاه البرازيليون السود أو الخلاسيون. والبرازيليون السود أكثر عرضة للوقوع في الفقر. إذ يشكل السود نسبة ٧٠,٨ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع البالغ عددهم ١٦,٢ مليون نسمة (حوالي ٨,٥ في المائة من السكان). ويقل متوسط أجور البرازيليين السود والخلاسيين بنسبة ٢,٤ في المائة عما يتقاضاه المواطنون من الأصل الأبيض والأصل الآسيوي^(١٩).

٥٥ - ويتبين من تحليل مركز بيو للبحوث Pew Research Center لبيانات التعداد السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٠) أن فجوة الثراء بين البيض والأقليات ما فتئت تتسع منذ عام ١٩٨٤، حين بدأت عملية تتبع هذه البيانات من خلال التعداد السكاني. وتزيد القيمة الوسيطة لثروة الأسر المعيشية من البيض على القيمة الوسيطة لثروة السود بمقدار ٢٠ مرة، وعلى القيمة الوسيطة لثروة السكان ذوي الأصول الإسبانية بمقدار ١٨ مرة. وقد كان للركود الذي استمر من نهاية عام ٢٠٠٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٩ وقع أكبر بكثير على ثروة الأقليات مقارنة بالبيض. وفي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، تراحت القيمة الوسيطة للثروة المعدلة حسب التضخم بنسبة ٦٦ في المائة بين الأسر المعيشية ذات الأصول الإسبانية مقارنة بنسبة لا تزيد عن ١٦ في المائة بين الأسر المعيشية من البيض. ونتيجة لذلك، لم تتجاوز ثروة الأسرة المعيشية النموذجية من السود (الأصول بعد حسم الديون) ٦٧٧ ٥ دولاراً في عام ٢٠٠٩؛ وبلغت ثروة الأسرة المعيشية النموذجية من ذوي الأصول الإسبانية ٦٣٢٥ دولاراً؛ أما ثروة الأسرة المعيشية النموذجية من البيض فبلغت ١٤٩ ١١٣ دولاراً.

٥٦ - وسلط البنك الدولي الضوء على "التقدم الملحوظ" الذي أحرزته فييت نام في الحد من الفقر. غير أن الأقليات الإثنية - ١٥ في المائة من السكان - لم يكن لها نصيب في هذا التقدم. وفي عام ١٩٩٣، ضمت الأقليات ٢٠ في المائة من جميع الأسر المعيشية الفقيرة. وبحلول عام ١٩٩٨ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٩ في المائة، ثم قفزت إلى ٤٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وتشكل نسبة ٦٨ في المائة من حالات الفقر المدقع. كما أن الفجوة في مستويات المعيشة كبيرة أيضاً، إذ ظلت نسبة ٦٦,٣ في المائة من الأقليات الإثنية تعيش حالة

(١٨) Peter Kenway and Guy Palmer, New Policy Institute, *Poverty among ethnic groups: how and why does it differ?* (Joseph Rowntree Foundation, York, 2007), p. 11. متاح على الرابط التالي: www.poverty.org.uk/reports/ethnicity.pdf

(١٩) انظر <http://globalvoicesonline.org/2011/11/29/brazil-census-black-mixed-population/>

(٢٠) Rakesh Kochhar, Richard Fry and Paul Taylor, "Wealth Gaps Rise to Record Highs Between Whites, Blacks, Hispanics: Executive Summary"، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١. متاح على الرابط التالي: www.pewsocialtrends.org/2011/07/26/wealth-gaps-rise-to-record-highs-between-whites-blacks-hispanics

فقر في عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة لا تتعدى ١٢,٩ في المائة من مجموعة "كينه" التي تمثل الأغلبية^(٢١)، ولا يزال ٣٧,٤ في المائة من الأقليات الإثنية يعيشون في حالة فقر مدقع. وحدد البنك الدولي ستة "أركان للمساوى" وهي تتضافر فيما بينها لتشكل "حلقة مفرغة" تؤثر على أسباب معيشة الأقليات الإثنية وتؤدي على نحو مباشر وغير مباشر إلى استمرار حالة الفقر، وهي: مستويات أدنى من التحصيل الدراسي؛ وفرص أقل للحراك؛ وفرص أقل للحصول على الخدمات المالية؛ وأراض أقل إنتاجية وأقل جودة؛ وفرص محدودة للوصول إلى الأسواق؛ والتنمية والعوائق الثقافية^(٢٢).

٥٧- والانتقاد الذي يجب الالتفات إليه هو القول بأن التركيز على أي فئة سكانية أو أقلية قد ينظر إليه على أنه من الإجراءات الإيجابية أو التدابير الخاصة الجائرة التي ينجم عنها إهمال بقية الفئات السكانية التي قد تكون لديها قضايا وجهية للغاية، وربما تواجه بدورها تحديات تحول دون تحقيق التنمية. ولكن ليس من الضروري أن يكون الأمر على هذا الوجه. إذ ليس من المفترض أو من اللازم أن تنطوي معالجة القضايا القديمة للأقليات المحرومة باعتبارها أولوية أساسية على إهمال لباقي الفئات أو الشواغل الرئيسية. بل يتطلب الأمر وجود ما يبرر هذا الاهتمام المحدد الهدف ورصده وربطه بإطار زمني لضمان عدم تحوله إلى تمييز. وتكون البيانات المصنفة ذات أهمية أساسية في هذا الصدد أيضاً، وهي تتيح تبيان أوجه اللامساواة من خلال الإحصاءات كما تتيح رصد التقدم المحرز صوب الأهداف وتقييمه.

٥٨- ومعالجة اللامساواة هدف أسمى يعود حتماً، في حال بلوغه، بفوائد على فئات الأقليات المحرومة على نطاق واسع من المجالات الأخرى التي تنطرق لها المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستند هذا النهج الذي يراعي أوجه اللامساواة إلى أساس منطقي متين غير أنه لا بد من تطبيقه على صعيد العالم وصعيد الجهات المانحة للتغلب على العوائق المتمثلة في التمييز وديناميات السلطة وانعدام الإرادة السياسية، وهي عوائق غالباً ما تكون ظاهرة على المستوى الوطني. ويشير التقرير التوليقي للمشاورات المواضيعية العالمية العامة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يركز على أوجه اللامساواة^(٢٣)، إلى "أن هناك أدلة كثيرة تؤكد أن اللامساواة في مجال من المجالات الهيكلية يزيد من احتمال انعدام المساواة في غيره من المجالات. وفي حال سنحت الفرصة لإدخال تحسينات في مجال بعينه، فإن إمكانيات تحقيق التقدم غالباً ما تتقوض أو تُجهض بفعل تقاطع ذلك مع وجود عائق في مجال آخر بشكل متزامن. وفي كثير من الأحيان، يعود أصل اللامساواة هذه التي تتقاطع وتترافد

(٢١) World Bank, *Well Begun, Not Yet Done: Vietnam's Remarkable Progress on Poverty Reduction and the Emerging Challenges* (Hanoi, 2012), p. 5. متاح على الرابط التالي: <http://documents.worldbank.org>.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ١٢٢.

(٢٣) متاح على الرابط التالي: www.worldwewant2015.org/file/299198/download/324584.

فيما بينها إلى علاقات قديمة، وتظل تتناسخ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية من خلال التمييز".

باء- التعليم

٥٩- إن التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لجميع الأطفال، ومع ذلك تشهد جميع المناطق وجود أقلية من الأطفال الذين لا يتمتعون بهذا الحق أو يتمتعون به في نطاق أضيق مقارنة بغيرهم. وغالباً ما تواجه البلدان مشاكل عويصة في توفير التعليم الأساسي لكثير من الأطفال بسبب عوامل منها ندرة الموارد والفقير والتزاع. بيد أن التمييز والإقصاء الاجتماعي يشكّلان، في الكثير من الأحيان، أساس التحديات والعوائق التي تعترض أطفال الأقليات ويرسخانها. وعدم توفر فرص الحصول على التعليم يطيل أمد دورة الفقر التي تكون وطأها أكبر على مجتمعات الأقليات في معظم الأحيان. وعلى النقيض من ذلك، يتيح التعليم للأقليات منفذاً إلى تحقيق التنمية والتمتع الكامل بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان.

٦٠- وفي عام ٢٠٠٩، قدرت نسبة الأطفال غير الملحقين بالمدارس من أبناء الأقليات أو الشعوب الأصلية^(٢٤) بما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من أصل ١٠١ مليون طفل في العالم. وفي وسط أفريقيا، لم تحصل الغالبية العظمى من أبناء أقلية باتوا وباكاه حتى على التعليم الابتدائي. ولا تتجاوز نسبة الأطفال الذين يتلقون تعليمهم الابتدائي بلغتهم الأم في أفريقيا جنوب الصحراء ١٣ في المائة^(٢٥). وفي جنوب آسيا، تحرم فتيات الداليت من متابعة تحصيلهن الدراسي ليس فقط بسبب الفقر بل أيضاً من خلال التعرض للتمييز والعنف الجنسي. وعادة ما تكون مستويات القدرة على القراءة والكتابة أقل بكثير بين فتيات الداليت. إذ لا تكاد نسبة النساء اللواتي يُجِدْنَ القراءة والكتابة في أوساط جماعة مسهر من الداليت في الهند تبلغ ٩ في المائة، على سبيل المثال^(٢٦). وفي أمريكا اللاتينية، يعمل ملايين الأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول أفريقية في الحقول أو المزارع أو المناجم بدلاً من الالتحاق بالمدرسة.

(٢٤) حقوق الأقليات، "Millions of European children still denied an education - new global report" (ما زال ملايين الأطفال الأوروبيين محرومين من التعليم - تقرير عالمي جديد، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. متاح على الرابط التالي: www.minorityrights.org/7967/press-releases/millions-of-european-children-still-denied-an-education-new-global-report.html

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ (نيويورك): ص ٣٤، الشكل ٢-٤.

(٢٦) الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت، توصيات بشأن حصول الداليت على التعليم، قدمت إلى المنتدى المعني بقضايا الأقليات، ٢٠٠٨، الفقرة ٨٣. متاحة على الرابط التالي:

http://idsn.org/fileadmin/user_folder/pdf/New_files/UN/IDSN_Forum_on_Minorities.pdf

٦١- ونتيجة لعوامل تشمل العزل والوصم ومعدلات التسرب العالية وسط أبناء الروما، تقل نسبة استمرارهم في الدراسة إلى ما بعد مرحلة التعليم الابتدائي كثيراً عن المتوسط العام. وفي جنوب شرق أوروبا، لا تزيد نسبة الروما في مرحلة التعليم الثانوي عن ١٨ في المائة، مقابل ٧٥ في المائة من السكان، وتقل نسبتهم في المرحلة الجامعية عن ١ في المائة^(٢٧). وتقتصر لغة التعليم في كثير من البلدان على صعيد العالم، على اللغة الوطنية أو لغة الأغلبية وهو ما ينطوي على غبن بالنسبة للأقليات اللغوية. ففي فييت نام وسائر بلدان جنوب شرق آسيا، تقتصر لغة التعليم عادة على لغة الأغلبية وهو ما يلحق حيفاً بالأقليات في مجال التعليم.

جيم - الصحة

٦٢- ووفقاً لما ذكره المقرر الخاص السابق المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، السيد بول هنت (٢٠٠٢-٢٠٠٨) فإننا:

نعيش في عالم تتجذر فيه اللامساواة في مجال الصحة، عالم تحدد فيه إثنية الشخص أو لغته أو معتقداته الدينية والثقافية الرعاية الصحية التي يحصل عليها ومدى جودتها. وفي كل بلد من بلدان العالم تقريباً، نجد أن أبناء الأقليات والشعوب الأصلية ينتمون إلى الفئات الأفقر والأضعف، ويعانون من اعتلال صحي أشد بينما يتلقون رعاية صحية أدنى مستوى مما تحصل عليه باقي الشرائح السكانية. وهم عرضة للوفاة في عمر أصغر، ويكثون أكثر من بقية السكان في سبيل الحصول على الخدمات الصحية ومعدلات الإصابة بالمرض بينهم أعلى. وفي الغالب الأعم، يمثل هذا الاعتلال الصحي وسوء الرعاية الصحية مظهراً من مظاهر الفقر والتمييز^(٢٨).

٦٣- وتعيش الأقليات، أحياناً كثيرة، في أماكن نائية أو يتعذر الوصول إليها ولا تتوفر فيها غالباً، المرافق الصحية الحكومية ولا تصل إليها خدمات الرعاية. وفي كثير من البلدان، تكون الهياكل الأساسية للرعاية الصحية بما في ذلك المستشفيات أو العيادات، منعدمة تماماً في مناطق الأقليات. وفي بعض الحالات، تفوق تكلفة الرعاية الصحية المقدمة، فيما يتعلق بتوفير العلاج والعقاقير، طاقة الفئات الفقيرة - فئات الأقليات في الغالب. كما أن توفر الهياكل الأساسية الخاصة بضمان توفير مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي قد لا يشمل المناطق المأهولة بالأقليات. وفي بعض حالات، يكون التمييز سبباً في الحد من إمكانية تقديم الرعاية الصحية. وهناك حاجة ملحة للاهتمام من جديد بالأقليات والاستراتيجيات الرامية

(٢٧) ورقة الخبراء التي أعدها اليونسيف بشأن إنهاء التمييز ضد أطفال الروما، في تقرير مجلس أوروبا "إنهاء التمييز ضد أطفال الروما"

(http://assembly.coe.int/ASP/Doc/XrefViewPDF.asp?FileID=19545&Language=EN).

(٢٨) حقوق الأقليات، دولة الأقليات في العالم، ص ٧.

إلى معالجة أوضاعها الصحية. ويعتبر فهم احتياجاتها الصحية فهماً أعمق أمراً أساسياً ويتطلب إجراء البحوث وجمع البيانات.

٦٤ - وفي نيبال، بلغ الأجل المتوقع لأفراد جماعة داليت الهضاب ٦١ عاماً في عام ٢٠٠٩، مقابل ٦٨ عاماً للأشخاص من طبقة براهماني الهضاب الأعلى مكانة. وقد أفادت دراسة أجرتها مؤسسة المجتمع المفتوح في عام ٢٠١١، بأن نسبة تحصين أبناء الروما أقل مقارنة بغيرهم وأن مستوى التغذية بينهم يقل عن المتوسط ومعدلات وفيات الرضع والإصابة بداء السل بينهم أعلى. وهناك أدلة على أن الأجل المتوقع بين جماعات الروما يقل عما يتراوح بين ١٠ و ١٥ عاماً عما هو عليه بين الجماعات من غير الروما^(٢٩). وفي الكاميرون التي زارتها الخبيرة المستقلة في عام ٢٠١٣، تعاني جماعات البيغمي أشد ما يكون، من قلة فرص الحصول على الرعاية الصحية ورداءة الوضع الصحي مقارنة بباقي الفئات السكانية. وفي باكستان تشير اليونيسيف إلى أن نسبة الوفيات النفاسية في بالوشستان - التي تقطنها أقلية البلوش - تبلغ ٧٥٨ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، وهو ما يناهز ثلاثة أضعاف المعدل الوطني الذي يبلغ ٢٧٦ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، ويفصله بون شاسع عن الهدف المحدد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في ١٤٠ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية^(٣٠).

دال - النمو والعمالة

٦٥ - يمثل الإقصاء الاقتصادي سبباً من أسباب التمييز ضد الأقليات ومظهراً من مظاهره ونتيجة له. وعلى نحو ما شدد عليه المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية بقوة في ديربان ٢٠٠١، من شأن الفقر أن يساهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية، وهو ما يولد بدوره مزيداً من الفقر لتنشأ الحالة التي يطلق عليها "الحلقة المفرغة للفقر". وقد تعرض كثير من الأقليات على مر التاريخ للاستبعاد من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاقتصادية في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء. وتواجه الأقليات التمييز في سعيها للحصول على عمل بسبب اللون أو الدين أو اللغة أو الاسم. وتتندى معدلاتها حتى في مجال التوظيف في القطاع العام، ويشمل ذلك الحالات التي تتوفر فيها تشريعات تحظر التمييز في القطاعين العام والخاص. وقد تعترض أبناء الأقليات عقبات تحول دون حصولهم على الائتمانات أو القروض، وقد تعيش الأقليات في أفقر المناطق وأقصاها حيث تكون آفاق تحقيق التنمية الاقتصادية المتاحة لها محدودة. وغالباً ما تخلف مشاريع التنمية الاقتصادية الكبيرة أو الأنشطة

(٢٩) انظر - <http://web.ua.es/en/actualidad-universitaria/2013/septiembre2013/septiembre2013-23-30/life-expectancy-in-roma-communities-is-10-15-years-less-than-that-of-those-in-non-roma-communities.htm>

(٣٠) فاطمة رجا، باكستان: التقرير السنوي ٢٠١١ (اليونيسيف، باكستان، ٢٠١٢). متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/pakistan/Annual_Report_2011.pdf

التجارية المنفذة على الأراضي التي تعيش فيها الأقليات آثاراً سلبية تشمل التشرد واستمرار حالة الفقر، والتعرض للعنف في بعض الحالات.

٦٦- وهناك عوامل عدة تفاقم من حالة الإقصاء التي تعيشها الأقليات، ومنها تدهور الأحوال الاقتصادية والتوترات الإثنية وتزايد التمييز. وكثيراً ما يؤدي التوزيع المتفاوت للموارد والخدمات بين الأقاليم وعدم توفر البنية التحتية الأساسية في المناطق التي تعيش فيها الأقليات إلى حرمان هذه الأقليات من ممارسة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل. وقد حمل العقد الماضي معه تحديات جديدة وغير متوقعة، بما في ذلك أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية العالميتان اللتان ثبت أن ضررهما كان أكبر على فئات ضعيفة وأقليات بعينها. ويعني الإخفاق في احتواء الأقليات ودمجها على نحو كامل أيضاً أن الدول تفوت فرص التنمية الاقتصادية والفوائد الأخرى التي ينطوي عليها هذا الإدماج. وقد أظهرت الدراسات التي أجراها البنك الدولي أن إدماج الأقليات المهمشة والمستبعدة حالياً من الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي^(٣١).

هاء- الجوع والأمن الغذائي والتغذية

٦٧- يرتبط بالشواغل الصحية على نحو مباشر أن الأقليات تكون في كثير من الأحيان عرضة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتمثل مستويات الفقر العالية والفقر المدقع وانعدام فرص الحصول على العمل أو على دخل مضمون والقضايا المتعلقة بالأراضي وحيازتها في مجملها عوامل تؤثر على الأمن الغذائي للأقليات. ففي الهند على سبيل المثال، تعتبر نسبة سوء التغذية بين أطفال طبقة المنبوذين والقبائل المعزولة أعلى بما يتراوح بين ١٤ و ٢٠ في المائة مقارنة بغيرهم من الأطفال، وكانت وتيرة تراجع النسبة أبطأ من وتيرة تراجعها وسط فئات السكان الأخرى خلال الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٣٢). وكشفت الزيارتان القطريتان اللتان قام بهما المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى كل من رواندا (٢٠١١) والكاميرون (٢٠١٣)، عن انشغال جماعتي الباتوا والبيغمي بمسألتي الأمن الغذائي والتغذية بشكل رئيسي، إذ أجبر كثير من أفراد الجماعتين على النزوح من مساكنهم التقليدية في الغابات ولم يعد بإمكانهم الاستمرار في نمط عيشهم القائم على الصيد/جمع الثمار والوصول إلى مصادر الأغذية المتاحة في الغابات.

(٣١) انظر، على سبيل المثال، "Economic costs of Roma exclusion". متاح على الرابط التالي: http://siteresources.worldbank.org/EXTROMA/Resources/Economic_Costs_Roma_Exclusion.pdf.

(٣٢) Thorat, S. and Sabharwal, N.S., Addressing the unequal burden of malnutrition', *India Health Beat*, vol. 5, No. 5 (June 2011), p. 1. (Cited from Lennox, *Addressing health inequalities*)

واو- النزاع وهشاشة الأوضاع

٦٨- على الصعيد العالمي، غالباً ما تتأثر الأقليات بالنزاع أكثر من غيرها. وهناك أمثلة كثيرة تبين بوضوح أثر النزاع على الأقليات ونمائها وحقوقها، وهو أثر كان مدمراً في بعض الحالات وأعاد مسيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية لسنوات إلى الوراء بالنسبة لمجموعات معينة.

٦٩- وقد تم توثيق التأثير الهائل للنزاع وعدم الاستقرار على الأقليات في العراق بما في ذلك الأقليات المسلمة والبهائيون والمسيحيون والأرمن والكلدان السريانيون والكرد الفيلينيون والفلسطينيون واليهود والصابئة المندائيون واليزيديون وغيرهم. ويشير فريق حقوق الأقليات إلى أن: "الأقليات في العراق ظلت مستهدفة لأسباب تتعلق بديانتها أو انتمائها الإثني منذ عملية الغزو التي قادتها الولايات المتحدة وسقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. وقد عانت من التعرض للقتل والاختطاف والتعذيب والمضايقات والارتداد عن دينها قسراً وهدم المنازل والممتلكات"^(٣٣). وأدى الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات المحددة الهدف إلى تشريد الأشخاص داخلياً بأعداد كبيرة وإلى نزوح جماعي بين فئات الأقليات إلى البلدان المجاورة حيث يواجهون حتى الآن تحديات جسيمة ويعانون من الفقر. وفي مصر والجمهورية العربية السورية أيضاً، بات تأثير القلاقل والنزاع على الأقليات واضحاً وبنطوي على تداعيات بعيدة المدى على حقوقها وأمنها.

٧٠- وفي ولاية راخين بميانمار، نشب النزاع بين جماعتي البوذيين الراجين ومسلمي الروهنجيا في عام ٢٠١٢، ونجم عنه قتل المئات وتدمير البيوت والممتلكات وتشريد أكثر من ١٣٠ ألف شخص داخلياً، أغلبهم من الأقلية المسلمة. وهناك عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين وعدة آلاف آخرين في القرى المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن الذين ليس لديهم الآن وسيلة لكسب رزقهم أو الحصول على دخل، ويعتمدون على المساعدة الإنسانية في الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي. وقد خلف النزاع أثراً جسيماً على حقوقهم وفرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية مما أوقع كثيرين في حالة فقر مدقع وتسبب في انعدام الأمن. ولم تعترف حكومة ميانمار بالروهنجيا كمواطنين الأمر الذي تترتب عليه تداعيات على تمتعهم بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

(٣٣) انظر Chris Chapman and Preti Taneja, *Uncertain Refuge, Dangerous Return: Iraq's Uprooted*

Minorities (Minority Rights, 2009), p. 9. متاح على الرابط التالي:

www.minorityrights.org/download.php?id=690

زاي - الاستدامة البيئية

٧١- ذكر تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أنه "يجب أن يكون تعزيز قدرة الفئات الضعيفة على المقاومة والحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الصدمات من أساسيات العمل على الحد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية للكوارث ومنها الوفاة والجوع وسوء التغذية والتروح والهجرة القسرية"^(٣٤). كما ذكر المدير العام للمديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، السيد كلاوس ه. سورنسن أن:

ينبغي أن ينصرف الاهتمام في المقام الأول إلى الأشخاص الأشد ضعفاً والأكثر تهميشاً عند وقوع الكوارث، نظراً لاحتمال تأثرهم بالكارثة أكثر من غيرهم واحتمال تعرضهم للاستبعاد من جهود الاستجابة والإنعاش. وأمكن بفضل العمل المنهجي في أي إجراء على إدماج الأشخاص المهمشين (لا سيما الأشخاص المتضررون من التمييز القائم على أساس الانتماء الطائفي والأقليات فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمسنين)، إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة المحتاجين وصون كرامتهم^(٣٥).

٧٢- وفي جنوب آسيا، كشفت التجارب المستقاة من زلزال غوجارات في عام ٢٠٠١، وظاهرة تسونامي التي شهدتها آسيا في عام ٢٠٠٤، والفيضانات التي حدثت في نيبال في عام ٢٠٠٨، وفي ولايات بيهار وأندرا برادش وكارناتاكا وأسام الهندية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وفي باكستان في عام ٢٠١٠، عن أن جماعة الداليت غالباً ما كانت الأكثر تضرراً، كما كانت "تستبعد في أغلب الأحيان وبشكل منهجي من جهود الإغاثة والإنعاش"^(٣٦). وقد وثقت بشكل جيد آثار إعصار كاترينا وعواقبه على جماعات الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي مثلما وثق القصور الذي طال جهود الإغاثة وإعادة الإعمار. وقد تكون الأقليات أكثر تأثراً بالكوارث الطبيعية بسبب وجود بيوتها في أماكن مهمشة، ومزاوتها لمهن تعرضها للخطر ورداءة أحوالها السكنية. وغالباً ما يكون الأثر البيئي لمشاريع التنمية العملاقة على الأقليات أكبر مقارنة بغيرها، كما تبين من أثر المشاريع التجارية الزراعية على الأقليات الكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية وعلى أراضيها، وعلى الأقليات من الشعوب الأصلية

(٣٤) تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع: تقرير مقدم إلى الأمين العام. متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/report.shtml

(٣٥) الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت، *Equality in aid: Addressing Caste Discrimination in Humanitarian Response* (2013), p. 2

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٣.

في منطقة غامبيلا بإثيوبيا التي أجبرت على النزوح من أرضها، فضلاً عن تأثير مشروع مد أنبوب النفط بين تشاد والكاميرون على جماعات البيغمي في الكاميرون، وهذا قليل من كثير.

حاء- الحوكمة

٧٣- قدمت الخبرة المستقلة تقريراً إلى المشاورة العالمية بشأن الحوكمة وإطار ما بعد عام ٢٠١٥ التي عُقدت في جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٣^(٣٧)، وأكدت فيه أن الأقليات تعاني على صعيد العالم من ضعف التمثيل في جميع المستويات الحكومية وهيئات صنع القرار وعمالة القطاع العام. وعلى الصعيد الوطني، غالباً ما تنتقي الأطر السياسية والإدارية وهياكل القطاع العام ذات المسؤوليات في مجال تحقيق التنمية، موظفيها من أبناء المجتمعات التي تشكل الأغلبية وتخص هذه المجتمعات باهتمامها. وتعد الحوكمة الرشيدة والجامعة أمراً أساسياً لضمان حقوق الأقليات. فالحوكمة الجامعة التي تمثل فيها الأقليات، تضمن عدم إهمال قضاياها ومراعاة مصالحها لدى وضع السياسات والبرامج. وعندما تستعد الأقليات من هيئات صنع القرار والهيئات العامة المسؤولة عن تنفيذ مبادرات التنمية، فإن الاستراتيجيات ستغفلها حتماً أو ستفتقر إلى المعلومات المتخصصة المتعلقة بأوضاعها واحتياجاتها والتي تكفل نجاح المشاريع واستدامتها.

٧٤- وأكدت الخبرة المستقلة في تقريرها لعام ٢٠١٢ الذي قدمته إلى الجمعية العامة، أن الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الأقليات وكفالة حصولها على المساواة تقتضي من الدول في أحيان كثيرة، تطبيق تدابير ونهج إيجابية، على نحو ما نص عليه الإعلان. ويمكن تيسير إحداث تغيير إيجابي لصالح الأقليات المحرومة من خلال اهتمام المؤسسات اهتماماً كافياً بحقوق تلك الأقليات واعتماد إطار سياسي وبرنامجي تعالج فيه قضاياها. ويمثل اهتمام المؤسسات بحقوق الأقليات خطوة منطقية للانتقال من مرحلة وضع التشريعات إلى مرحلة اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية حقوق الأقليات وتعزيزها. وتدعو إحدى التوصيات الرئيسية إلى أن تنظر الدول إلى الاهتمام المؤسسي بحقوق الأقليات باعتباره التزاماً في مجال الحوكمة الرشيدة وعنصراً أساسياً في التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز.

طاء- الطاقة

٧٥- يعتبر توفير الطاقة بتكلفة معقولة أمراً أساسياً لتحقيق التنمية. ومع ذلك فإن مجتمعات الأقليات تتأثر في أغلب الأحيان أكثر من غيرها "بفقر الطاقة" الذي يؤثر على جميع مناحي حياتها ويجد من الفرص المتاحة أمامها ومن إمكانية نمائها. وغالباً ما تعيش مجتمعات

(٣٧) متاح على الرابط التالي: www.worldwewant2015.org/file/328125/download/356499

الأقليات في مناطق نائية أو مناطق ريفية فقيرة تعاني من ضعف الهياكل الأساسية للطاقة. والواقع، أن الأقليات يمكن أن تتأثر سلباً كذلك بمشاريع توليد الطاقة التي تنفذ في مناطق عيشها دون أن تستفيد منها تماماً. وعدم توفر الطاقة بتكلفة معقولة يؤثر على المجتمعات بعدة أشكال تتمثل في الحد من قدرتها على الإصلاح وزيادة الإنتاج الزراعي؛ وإضعاف القدرة على القيام بأنشطة تنظيم المشاريع؛ ونشوء صعوبات تحول دون توفير الكهرباء لتمكين الأطفال من الدراسة وإتاحة خيارات نظيفة وصحية لتحضير الطعام. وبالتالي، فإن الهدف المتمثل في توفير الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة للجميع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمجتمعات الأقليات.

٧٦- وكشفت دراسة استقصائية إقليمية عن الروما أجريت في عام ٢٠١٢، أن ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من أفراد الروما الذين شملتهم الدراسة أفادوا بأنهم يعيشون في ظروف تتسم بجرمان مادي شديد. وفي كثير من الأحيان، لا تتوفر الطاقة في مستوطنات الروما بسبب تصنيفها في حالات معينة كمستوطنات غير قانونية لا تدخل في إطار مخططات الطاقة والبنيات التحتية. وأشارت المجتمعات المحلية في بلغاريا، التي زارها المكلف بالولاية في عام ٢٠١١، إلى ارتفاع أسعار الطاقة التي يفرضها مقدمو خدمات الطاقة من القطاع الخاص وإلى العجز عن تسديد فواتير هذه الخدمات بسبب عدم توفر فرص العمل وانخفاض الدخل. وهناك أسئلة رئيسية لا بد من طرحها على المستوى الوطني منها السؤال المتعلق بتحديد الفئة الأكثر تأثراً بعدم تيسر الحصول على الطاقة بأسعار معقولة.

ياء- المياه

٧٧- ركزت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي بوكيرك، في تقريرها لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المجلس (A/HRC/21/42)، على الوصم في مجال أعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويبحث التقرير مختلف مظاهر الوصم في سياق حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، ويستكشف التوصيات التي يمكن تقديمها لصانعي السياسات والحلول الكفيلة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الوصم والتصدي لها. وخلصت المقررة الخاصة إلى أن الوصم يدفع بالناس إلى العيش على هامش المجتمع ويؤدي إلى نبذ بعض المجموعات وتحاشيها وتهميشها. والفرص المتاحة أمام جماعات الروما للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ضعيفة بشكل ملحوظ. كذلك يؤكد التقرير أن مساكن الداليت تستبعد بشكل منهجي من إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات في أغلب الأحيان.

٧٨- وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدرت مبادرة أصدقاء المياه ومنظمة اليونيسيف والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات

الصرف الصحي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً صحفياً تدعو فيه إلى اعتماد مبدأي المساواة وعدم التمييز في سياق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي بوصفهما أساساً تستند إليه خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥^(٣٨). ودعا البيان إلى وضع إطار للأهداف والغايات والمؤشرات المستقبلية يركز تركيزاً صريحاً على الفئات والأفراد الأكثر تهميشاً وحرماناً بطرق منها استخدام البيانات المصنفة. ويجب تقييم ما يتحقق من "نجاح" مقارنة بالتقدم المحرز في سد الفجوات أو تقليص الفوارق القائمة في مجال الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه وخدمات النظافة. وينبغي التركيز في الأولويات الجديدة على ملايين الأشخاص المهمشين الذين ما زالت البيانات المصنفة تحجبهم عن الأعين والذين يفتقرون حتى الآن إلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

كاف- الديناميات السكانية

٧٩- تشمل الديناميات السكانية الاتجاهات والتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني والهجرة والتوسع الحضري والكثافة السكانية والهياكل العمرية وتمثل عنصراً أساسياً في المشاورات. بيد أن التطرق إلى هذا المجال نادراً ما يشمل معالجة أوجه اللامساواة والجوانب المتعلقة بالسكان من حيث علاقات الأغلبية/الأقلية. فالاتجاهات نحو التوسع الحضري على سبيل المثال، تكون أقل وضوحاً فيما يتعلق بالسكان من الأقليات مما يؤدي إلى اتساع الشرخ بين الريف/الحضر وبين الأغلبية/الأقلية. ويمكن أن تتراجع معدلات المواليد بين فئات السكان التي تزداد رخاءاً لكنها تظل مرتفعة بين الفئات الأفقر، وغالباً ما تكون من جماعات الروما، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة الفقر فيها. وتوجد في بلدان عديدة حدوداً جغرافية واضحة بين الفئات السكانية، وهناك فجوات اجتماعية واقتصادية لا تقل وضوحاً بين تلك الفئات - وعادة ما تكون على حساب الأقليات.

٨٠- وقد تتأثر الديناميات السكانية إلى حد بعيد بالتمييز والإقصاء الاجتماعي اللذين تمارسهما فئة سكانية ضد أخرى. ولذلك، ينبغي أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الديناميات القائمة بين مختلف الفئات السكانية وعلى نطاقها. فالنزاع بين الطوائف وتنقل السكان قسراً نتيجة النزاع يؤديان إلى التشرذم الداخلي الذي قد يؤثر على الأقليات أكثر من غيرها، ويخلف أثراً أكبر وأطول أجلاً على حقوقها وفرصها في الحصول على الخدمات الأساسية وسبل العيش وكسب الدخل. وعلى الصعيد العالمي، يؤثر التشرذم على ملايين الأشخاص الذين ينتمون في الغالب إلى أقليات قليلة العدد وغير مهيمنة سياسياً وعسكرياً وبالغية التأثير بالقليل الاجتماعية والسياسية وبوطأة النزاع. ومفاد الرسالة الأساسية التي ينطوي عليها تقرير الخبيرة

(٣٨) متاح على الرابط التالي:

.www.ohchr.org/Documents/Issues/Water/JointStatement_NewYork30Oct2013.pdf

المستقلة هو أن حماية حقوق الأقليات ونشوء ثقافة تحترم حقوق الأقليات داخل المجتمع بمفهومه الأوسع يعززان ظروف الاستقرار التي تقل فيها احتمالات حدوث الأزمات في مجالي حقوق الإنسان والتنمية، وكذلك التأثيرات السكانية الجسيمة.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨١- إن مساواة الأقليات بالفئات الأخرى حق من حقوق الإنسان، ويجب الاعتراف بهذا الحق بوصفه هدفاً أساسياً من الأهداف الإنمائية. وثمة حجج قوية تدعم زيادة الاهتمام بالأقليات المحرومة في خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية المستقبلية. وعلى رأس هذه الحجج أن الأقليات المحرومة من أفقر الفئات وأكثرها تعرضاً للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في العالم حتى الآن. وترى الخبرة المستقلة أن ثمة خطراً حقيقياً بأن يستمر تخلف ملايين الأشخاص المنتمين إلى أقليات عن الركب، إذا لم يكن هناك التزام واضح على الصعيدين العالمي والوطني بإخراجهم من محتهم كأولوية عالية من الأولويات الإنمائية العالمية.

٨٢- وينبغي وضع الأقليات ضمن الأهداف الأولى للاستراتيجيات الإنمائية، لكنها كثيراً ما تدرج ضمن الأهداف الأخيرة. ويشكل ضعف الاهتمام بأوضاع الأقليات أحد أفدح أوجه القصور التي تعترى عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعقبة كبيرة أمام تحقيق أهداف معينة في بعض الدول. ومن دون المثابرة على بذل جهود جارية لإذكاء الوعي بشأن ضرورة التوصل إلى حلول ناجعة لقضايا الأقليات المحرومة، قد تبقى استراتيجيات ما بعد عام ٢٠١٥ على حالها من حيث الأنماط والأولويات والنماذج التي تبين أنها قاصرة عن تلبية الاحتياجات الإنمائية للأقليات المحرومة.

٨٣- ولا يمكن تجاهل الصلة بين عدم المساواة والتمييز والفقر أو التقليل من شأنها. إذ يعلق عشرات ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم في دوامة من التمييز والإقصاء والفقر والتخلف يتعذر الإفلات منها دون الاهتمام بأوضاعهم بشكل محدد الأهداف. ومن اللازم أن تتصدى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات، وهي تسعى إلى تحديد مجموعة جديدة من الأهداف والغايات الإنمائية، لمعالجة اللامساواة التي تعاني منها الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية.

٨٤- وعلى الرغم من الاهتمام الكبير باللامساواة مؤخراً، توجد نزعة إلى وضع الأقليات في آخر القائمة الطويلة التي تضم الفئات المحرومة أو إلى تجاهلها تماماً، حتى في التقارير العديدة المنبثقة عن المشاورات. وما يستشف من هذه الوثائق الرفيعة المستوى هو تدني أولوية مسألة الأقليات نسبياً مقارنة بالمسائل الأخرى المتعلقة باللامساواة، بما في ذلك مسائل عدم المساواة بين الجنسين والإعاقة والأطفال والعمر.

٨٥- وينبغي أن يستند إطار الأهداف الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، على النحو المنصوص عليه في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، ومبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة. ومن شأن التركيز على الأقليات المحرومة وفئات محددة من الأقليات، بما في ذلك طائفة الروما والمنحدرون من أصل أفريقي وجماعات الداليت والأقليات الدينية واللغوية المحرومة في جميع أنحاء العالم، أن يؤدي إلى توجيه الاهتمامات الإنمائية التي تشتد الحاجة إليها نحو الملايين من أكثر الأشخاص فقراً وأشدّه تعرضاً للإقصاء على الصعيد العالمي.

٨٦- وتظل البيانات المصنفة ضرورة لا غنى عنها من أجل الكشف عن أوجه اللامساواة التي يعاني منها الأشخاص المنتمون إلى أقليات، ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز ودعم الجهود الوطنية الرامية لجمع هذه البيانات وتحليلها. وتوافر البيانات المصنفة ضروري لجميع الأهداف ومجالات حيوية منها التعليم والعمالة والصحة ودخل الأسرة المعيشية. فهي لا تتيح إمكانية تحديد أوجه اللامساواة فحسب، بل تساعد على تصميم حلول مناسبة ومحددة الأهداف، وفي رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الخاصة بالأقليات.

٨٧- ومع ذلك، تكون الحكومات والمؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في معظم البلدان التي تفتقر إلى البيانات المصنفة، على علم تام بالطوائف الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للإقصاء والتهميش - وهي في الكثير من الأحيان طوائف الأقليات المحرومة. وبالتالي، فإن نقص الأدلة والبيانات الإحصائية يجب ألا يستخدم كمبرر لعدم الاهتمام باحتياجات فئات الأقليات المحرومة.

٨٨- وسوف يكون من الضروري، في إطار وضع هدف أو أهداف تركز بشدة على تحقيق المساواة، أن توضع أهداف محددة للدول فيما يتعلق بإدماج الأقليات، ومؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز. ولا بد من ضمان مشاركة الأقليات وتوسيع نطاق هذه المشاركة في جميع المراحل.

٨٩- ويتطلب الأمر وضع سياسات محددة الأهداف في مجال العمل الإيجابي من أجل التصدي للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الأقليات، ويشمل ذلك وضع خطط محددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المهمشة والمناطق التي تعيش فيها. وينبغي، عند الاقتضاء، تخصيص اهتمام مؤسسي للأقليات في الدول التي تعيش فيها، بما في ذلك توجيه الاهتمام من خلال وزارات أو إدارات أو وحدات مكلفة، وعبر المنسقين، وأمناء المظالم واللجان وغيرهم، بهدف تنفيذ خطط العمل الوطنية مع إيلاء الاهتمام اللازم للأقليات.

٩٠- وينبغي أن يقر مجتمع المانحين الدوليين بوضوح بضرورة إيلاء الاهتمام للأقليات المحرومة وأن يضمن تجسيد هذا الاهتمام، على المستوى العالمي، في عملية وضع مجموعة

جديدة من الأهداف الإنمائية وفي الأهداف نفسها. وعلى الصعيد الوطني، يتعين على المانحين ضمان إتاحة موارد كافية للدول لدعم أنشطتها، وتسخير هذه الموارد لتنفيذ مشاريع وبرامج تلبي احتياجات طوائف الأقليات الأكثر حرماناً.

٩١ - وتحت الخبرة المستقلة الدول على إنشاء هيئات رصد مستقلة بمشاركة المجتمع المدني وعامة الجمهور، بما في ذلك الأقليات، لضمان الوفاء بالجوالة المقبلة من الالتزامات التي قطعتها الدول على المستوى العالمي، تجاه الأقليات.